

Distr.: General
29 July 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢١٧ (٢٠١٥)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وطلب مني أن أقدم تقريرا إلى المجلس كل أربعة أشهر بدءاً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويتضمن التقرير مستجدات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تقديم تقريري الأخير في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/227) وتنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية

٢ – عُقد منتدى بانغي المعني بالمصالحة الوطنية من ٤ إلى ١١ أيار/مايو. وشارك في هذا الحدث التاريخي أكثر من ٦٠٠ ممثل، بينهم نحو ١٢٠ امرأة، أتوا من محافظات البلد الـ ١٦ ومن مجتمعات محلية وخلفيات دينية وأعراق مختلفة، ومن ضمنهم المقيمون في الشتات واللاجئون. وناقش المنتدون المواضيع الأربعة التالية في الجلسات العامة وفي إطار الأفرقة العاملة: (أ) السلام والأمن؛ (ب) الإدارة؛ (ج) العدالة والمصالحة؛ (د) التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشكَّل الطابع الجامع الذي اتسم به هذا المنتدى خروجا ملحوظا عن جهود الحوار والمصالحة التي بُذلت سابقا وذلك من خلال توسيع نطاق المناقشة بشأن مستقبل البلد بما يتجاوز النخب السياسية الموجودة في بانغي.

٣ – وفي ١١ أيار/مايو، اعتمد أعضاء الوفود بالتزكية ''الميثاق الجمهوري للسلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى'' (Pacte républicain pour la




15-12417 (A) 300715 300715

حـــــدد (paix, la réconciliation nationale et la reconstruction en République centrafricaine مجموعـة مـن التوصـيات اسـتندت إلى مواضـيع المنتـدى الأربعـة. وأدت المناقشـات السـابقة للمنتـدى بـين ممثلـي عشـر جماعـات مسـلحة والحكومـة الانتقاليـة والمجتمـع الـدولي إلى توقيـع الجماعـات المسـلحة العشـر اتفـاقَ التـزام بـين الحكومـة والتنظيمـات السياسـية – العسـكرية في ٢٣ نيسـان/أبريل، ومهـدت الطريـق للتفـاوض بشـأن اتفـاق حـول مبـادئ نـزع السـلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والدمج في القوات الحكومية النظامية لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتوقيعه. وإضافة إلى ذلك، وقع ممثلو الجماعات المسلحة العشر والحكومة الانتقاليـة اتفاقـا في ٥ أيار/مـايو التـزام التنظيمـات السياسـية – العسـكرية بتحريـر الأطفـال المـرتبطين بـالقوات والتنظيمـات المسـلحة (l'Engagement des groupes politico-militaires en faveur de la libération des enfants associés aux forces et groupes armés) لإنهـــاء تجنيـــد الأطفـال الجنـود واسـتخدامهم. وفي المراحـل الختاميـة للمنتـدى في ١٠ أيار/مـايو، وقّعـت تسـع جماعـات مسـلحة اتفاقـا حـول مبـادئ لـنزع السـلاح والتسـريح وإعـادة الإدمـاج والإعـادة إلى الوطن والدمج في القوات الحكومية لجمهورية أفريقيـا الوسـطى (Accord sur les principes de désarmement, démobilisation, réintegration et rapatriement (DDRR) et d'intégration dans les corps en uniforme de l'Etat centrafricain). إلا أن الجبهـة الديمقراطيـة لشـعب أفريقيـا الوسـطى لم توقّعـه، متذرعـة بأنـه لم يُسـمح لهـا بالمشـاركة في المناقشـات بشـأن السـلام والأمـن بسبب الحصص المخصصة لعدد الجماعات المسلحة المشارِكة في تلك الدورة.

٤ – وواصلت الأمم المتحدة، من خـلال ممثلي الخـاص لجمهوريـة أفريقيـا الوسـطى باباكـار غـاي، إلى جانـب ممثلـي الخـاص لوسـط أفريقيـا عبـد الله بـاتيلي الـذي يـرأس أيضـا المنتـدى، بذْلَ المساعي الحميدة الرامية إلى دعم إتمام عملية الانتقـال السياسي. وقـدمت البعثـة، بوصـفها عضـوا في الهيئـات التحضـيرية والتنظيميـة التابعـة للمنتـدى، دعمـا سياسـيا ولوجسـتيا كـبيرا إلى منتدى بانغي. ويسّرت البعثة أيضا، بالتعاون مع برنامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، المشـاورات المحلية في أنحـاء البلـد تمهيـدا لانعقـاد المنتـدى بمـا يضـمن تعزيـز مشـاركة ممثلـي المجتمعـات المحليـة في المنتدى. كما قدمت البعثة الدعم السكرتاري للاجتماعات الأسبوعية المنتظمـة مـع الشـركاء الـدوليين للبلـد، ومنـهم جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وفرنسـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة والجماعـة الاقتصـادية لـدول وسـط أفريقيـا (الجماعـة الاقتصـادية) وفريـق الوسـيط، والبعثـة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، التي تُعرف مجتمعة باسم مجموعة الثمانية.

٥ – وبغيـة تمكـين المـواطنين مـن المشـاركة في الإمسـاك بزمـام العمليـة السياسـية، جرى بث المناقشات التي دارت خلال المنتدى مباشرة في جميع أنحاء البلد، عبر راديو غيرا.

وقدمت الإذاعة تغطية على مدار الساعة وتمكّن من التقاط بثها المواطنون في بامباري وبانغي وبريا وبوار وبوسانغوا وكاغا باندورو.

٦ - وفي ٢٣ أيار/مايو، أنشأت السلطة الانتقالية بموجب مرسوم لجنة متابعة تضم ٢٥ عضوا، بينهم سبع نساء، لتنفيذ توصيات المنتدى. ويمثل أعضاء اللجنة شرائح مختلفة من المجتمع، بينها جماعتي أنتي بالاكا وتحالف سيليكا السابق، وكذلك ممثلين عن المقيمين في الشتات وعن المجتمع الدولي، بما في ذلك البعثة. وتقدم اللجنة تقاريرها إلى لجنة توجيهية يرأسها رئيس الوزراء، وهي مكلَّفة باستحداث هيكليات لامركزية على مستوى الأقضية. وفي ٢ تموز/يوليه، قُدمت التقارير النهائية للمنتدى إلى رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية التي أعربت عن التزام حكومتها بعمل لجنة المتابعة.

٧ - وفي غضون ذلك، أذن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية في دورته العادية السادسة عشرة، المعقودة في نجامينا في ٢٥ أيار/مايو، بالتمديد التقني للمرحلة الانتقالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وذلك لإتاحة الوقت للسلطة الانتقالية بتنظيم انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية قبل نهاية عام ٢٠١٥.

٨ - وتواصلت أيضا الجهود الرامية إلى تنقيح الدستور. وخلال حلقة العمل لمراجعة الدستور التي عُقدت من ٣ إلى ٦ تموز/يوليه، عمل المجتمع المدني والزعماء التقليديون والقضاة والجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع ممثلين عن الحكومة الانتقالية والمجلس الانتقالي الوطني إدخال تعديلات نهائية على مشروع الدستور. وانسجاما مع الميثاق الدستوري، أحالت الحكومة الانتقالية في ١٥ تموز/يوليه إلى المحكمة الدستورية مشروع الدستور بصيغته المعدلة من قبل المشاركين في حلقة العمل. وواصلت البعثة تقديم الدعم في عملية مراجعة الدستور من أجل إتاحة إجراء استفتاء على الدستور في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك عن طريق دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٩ - وفي ٦ تموز/يوليه، صدر مرسوم رئاسي يقضي بتقليص عدد المستشارين الخاصين في مكتب رئيس الوزراء وزيادة عدد المبعوثين، ما رفع عدد أعضاء الحكومة من ٤٤ إلى ما مجموعه ٥٢. وينص المرسوم أيضا على استحداث حقيبتين وزاريتين: الأولى لمتابعة خريطة الطريق الخاصة بالمرحلة الانتقالية، والثانية للاتصال مع القوات الدولية.

١٠ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، عقد فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى اجتماعا في أديس أبابا. ومن الاستنتاجات التي توصل إليها ضرورة الحفاظ على حق اللاجئين في التصويت في الانتخابات؛ وأهمية احترام بند عدم الأهلية المنصوص عليه في الميثاق الانتقالي؛

ووجوب احترام الجدول الزمني للانتخابات. وشددت الاستنتاجات أيضا على ضرورة التوصل إلى توافق وطني على إصلاح القطاع الأمني وصِلاته بعملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ودعا الفريق السلطة الانتقالية إلى التأكد من أن نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى يجرى بتنسيق كامل مع البعثة.

باء - التحضير للانتخابات

١١ - أُحرزَ تقدم ملحوظ في التحضير للاستفتاء والانتخابات. وقد تسارعت وتيرتها بإنشاء لجنة استراتيجية في نيسان/أبريل يرأسها رئيس الوزراء محمد كمون، بمشاركة السلطة الوطنية للانتخابات ووزراء الحكومة الرئيسيين ومجموعة الثماني.

١٢ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، اعتمدت اللجنة الاستراتيجية جدولا زمنيا منقحا للانتخابات يحدد التواريخ من أجل: (أ) تسجيل الناخبين (من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٢٧ تموز/يوليه)؛ (ب) الاستفتاء على الدستور (٤ تشرين الأول/أكتوبر)؛ (ج) الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية (١٨ تشرين الأول/أكتوبر)؛ (د) جولة ثانية (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر) في حال عدم فوز أحد في الجولة الأولى. وإضافة إلى ذلك، حُددت أماكن مراكز الاقتراع وسُلّمت مواد ومعدات تسجيل الناخبين. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، بدأت عملية تسجيل الناخبين، ومن المقرر أن تُختتم في ٢٧ تموز/يوليه. وفي هذه الأثناء، واعتبارا من ١٥ تموز/يوليه، أنشأت السلطة الوطنية للانتخابات ١٥١ فرعا محليا وحملوا ١ ٠٥٧ من الموظفين العاملين في الانتخابات على أداء اليمين في البلد والخارج.

١٣ - وفي ما يتعلق بمشاركة اللاجئين في الانتخابات، في ١ حزيران/يونيه، أصدرت السلطة الانتقالية مرسوما يحدد ١٢ بلدا ستنشئ فيها السلطة الوطنية للانتخابات ١٦ فرعا لتمكين مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يعيشون في الخارج من المشاركة في الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية. ونوهت اللجنة الاستراتيجية إلى الحاجة الملحة إلى التفاوض بشأن الاتفاقات الثلاثية المبرمة مع البلدان المضيفة المعنية ومفوضية لشؤون اللاجئين للسماح للاجئين بالمشاركة في العملية الانتخابية. ورغم رفض المجلس الانتقالي الوطني الأحكام ذات الصلة من قانون الانتخابات، قررت المحكمة الدستورية، في ٢٠ تموز/يوليه، أن تعيد إلى لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى الحق في التصويت في الانتخابات.

١٤ - ورغم الجهود الكبيرة المبذولة التماسا للدعم الدولي وتعبئة الأموال للانتخابات، لا تزال تعتري التمويلَ فجوة كبيرة قدرها ١١ مليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره ٣٦,٦ ملايين دولار، بما في ذلك في الصندوق المشترك للتبرع للانتخابات الخاضع لإدارة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعاني نقصا في التمويل بنسبة ٤٨ في المائة. ومن المبلغ المتعهد به المقدَّر بـ ٢٥,٧ ملايين دولار، صُرف نحو ١١,٤ ملايين دولار. وتُبذل جهود حاليا لاتخاذ تدابير تخفيف يمكن أن تزيد من خفض الميزانية، بما في ذلك عن طريق المساهمات العينية، وتحديد جهات مانحة إضافية.

١٥ - وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والتقني من أجل تيسير إنشاء مكاتب السلطة الوطنية للانتخابات داخل البلد وخارجه. ووضعت خططا أمنية للانتخابات وقدمت الدعم اللوجستي في نقل المواد الانتخابية من بانغي إلى المناطق.

١٦ - وفي حزيران/يونيه، ساعد فريقُ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الانتخابية المتكاملة (البعثة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) السلطة الوطنية للانتخابات في نشر مواد تسجيل الناخبين. وأتمت البعثة أيضا نشر موظفي الانتخابات الميدانيين التابعين لها في ١٧ موقعا ميدانيا، وهي ستواصل تدعيم القدرات التقنية والتخطيطية واللوجستية للمكاتب المحلية للسلطة الوطنية للانتخابات. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم في رسم الخرائط لتحديد مواقع مراكز تسجيل الناخبين وبدأت تدريب خبراء في مجال تسجيل الناخبين تمهيدا لنشرهم في جميع أنحاء البلد.

١٧ - ودعماً لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الدعم لإنشاء قاعدة بيانات وطنية للمرأة إفساحا في المجال لاضطلاعها بأدوار قيادية محتملة في هيئات صنع القرار داخل الحكومة.

جيم - المصالحة

١٨ - بذلت السلطة الانتقالية والأمم المتحدة جهود من أجل تعزيز المصالحة وإعادة الإدماج، ولا سيما لفئات السكان المعرضة للخطر، بما فيها الشباب. وركزت وزارة المصالحة، بتعاونٍ وثيق مع الأمم المتحدة، على إنشاء آليات للوساطة المحلية. وعلى الصعيد الوطني، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنسيق وثيق مع البعثة وبتمويل من صندوق بناء السلام، الدعم في تنفيذ استراتيجية المصالحة الوطنية. وشملت أيضا الجهود المبذولة في مجال تعزيز إعادة الإدماج والمصالحة تقديم دعم متواصل من البعثة والمنظمة الدولية للهجرة للانتقال الطوعي لعناصر تحالف سيليكا السابق من مخيماتهم في بانغي إلى مجتمعاتهم الأصلية أو المجتمعات التي يختارونها.

١٩ - وفي تنسيق وثيق مع السلطة الانتقالية وفريق الأمم المتحدة القطري، أطلقت البعثة مشاريع مدرة للدخل كثيفة العمالة للشباب المعرضين للخطر في المجتمعات المتضررة

من التزاعات. وبدأ تنفيذ مشاريع تجريبية في بامباري وبوار وبريا وكاغا وباندورو، لتشغيل الشباب من الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية في مبادرات العمالة التي لا تتطلب يدا عاملة ماهرة من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية المحلية. وإضافة إلى ذلك، أعلن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري تقديم دعم مالي لمشروع تجريبي لتعزيز اللُحمة الاجتماعية ومنع نشوب التزاعات وتحقيق الأمن البشري دعماً لشباب جمهورية أفريقيا الوسطى.

دال – الحالة الأمنية

٢٠ – واصلت الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تحسنها التدريجي عموما في بانغي والمدن الرئيسية. ومع ذلك، فإن الحالة بوجه عام في جميع أنحاء البلد ما زالت متقلبة بسبب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، والأنشطة الإجرامية والعنف المرتبط بالهجرة الموسمية لرعاة البقر من قبيلة فولاني. واستمرت المساعدة في الحماية المقدمة من البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية وقوة سانغاري الفرنسية، في ردع أنشطة الجماعات المسلحة والحد منها، مع أن المدنيين ما زالوا يواجهون تهديدات أمنية، ولا سيما في المناطق الواقعة غرب ووسط البلاد. ولا تزال الجيوب التي تحوي الفئات الضعيفة من السكان، وجميعها تقريبا من المسلمين، عرضة للتهديد.

٢١ – وواصلت الجماعات المسلحة، يحدوها في ذلك تحقيق مصالحها الإجرامية أو السياسية أو الاقتصادية، تثبيتَ سيطرتها في أنحاء البلد. وسيطرت جماعة أنتي بالاكا على الغرب في حين سيطر عناصر تحالف سيليكا السابق على مناطق في الشمال والشرق. وتندلع الاشتباكات بشكل عادي بين عناصر الفصيلين في المنطقة الوسطى من البلاد. ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تهديدات من جماعات مسلحة أخرى مثل جيش الرب للمقاومة في الشرق وجماعة الثورة والعدالة Révolution et Justice في الشمال، والجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى في الغرب.

٢٢ – وفي بانغي، استقرت الحالة الأمنية ولكن لا يزال من الصعب التنبؤ بها، لا سيما في المناطق الثالثة والرابعة والخامسة والثامنة من المدينة، حيث لا تزال الجريمة المتصلة بالعصابات وأعمال العنف تثير المشاكل. وفي ١٧ أيار/مايو، وبتواطؤ من ستة من أفراد الدرك الوطني، تمكن زعيم جماعة أنتي بالاكا أوجين نغايكوسيه المعروف باسم ”سفاح باوا“ من الفرار من قوات الدرك الوطني.

٢٣ – وفي الغرب، ظلت الحالة الأمنية تمثل تحديا، لا سيما في المناطق المتاخمة لكاميرون وتشاد، حيث واصلت الجماعات المرتبطة بجماعة أنتي بالاكا، فضلا عن الجبهة الديمقراطية

لشعب أفريقيا الوسطى، وجماعة الثورة والعدالة، القيام بأنشطة إجرامية. وواصلت البعثة توفير المواكبة المسلحة للقوافل التجارية والإنسانية على طول طرق الإمداد الرئيسية. ونفذت البعثة أيضا عددا من العمليات المعزَّزة، بما فيها عملية ٢١ أيار/مايو لطرد عناصر الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى من محور بابوا - بيلوكو، وأخرى في منتصف حزيران/يونيه في زوكومبو. وقد أدت هذه العمليات إلى تفكيك مخيم للجبهة الديمقراطية.

٢٤ - ومع ذلك، تزايدت الاعتداءات التي شنتها الجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتسجيل ١٣٢ حادثا أفيد عنها في تموز/يوليه. فعلى سبيل المثال، في ٣ تموز/يوليه، أصيب أحد أفراد حفظ السلام بجروح ناجمة عن إطلاق عيار ناري في هجوم على قافلة كانت تسير بمواكبة البعثة؛ وفي ١٨ تموز/يوليه، أطلق مهاجمون مسلحون النار على مركبة لبرنامج الأغذية العالمي، ما أدى إلى قتل السائق؛ وفي ٢٨ تموز/يوليه، أصيب أحد أفراد حفظ السلام بجروح بالغة في هجوم على قوة تابعة للبعثة في قرية ديبا. وقد قامت البعثة بخطوات أخرى للتصدي لانعدام الأمن وأعادت نشر قوات إضافية في تلك المناطق.

٢٥ - وفي غامبولا - أمادا غازا، في مقاطعة مامبيري كاديه، أفيد عن وقوع العديد من المواجهات القوية بين رعاة من قبيلة فولاني من الكاميرون وميليشيات أنتي بالاكا. وفي ٢ أيار/مايو، هاجمت عناصر مسلحة ١١ قرية، وأفيد بأنهم قتلوا ٤٠ مدنيا وشردوا ما لا يقل عن ٨٧ أسرة في اتجاه غامبولا في حين لجأ آخرون إلى الكاميرون. ورداً على ذلك، شنت البعثة عمليات عسكرية معزَّزة لتحسين الأمن في تلك المنطقة.

٢٦ - وفي باتانغافو بمقاطعة أُوهام، في وسط جمهورية أفريقيا الوسطى، أدت عملية ”مدينة خالية من السلاح“ إلى تحسين الأمن فيها إلى حد كبير، وشجعت تحالفَ سيليكا السابق على إخلاء المباني العامة، وسمحت بعودة النازحين إلى قراهم. واكتشفت البعثة أيضا وجود مرفق احتجاز غير قانوني للاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى التابع لتحالف سيليكا السابق في بمباري يقبع فيه ١٨ محتجزا. وتمكنت البعثة حتى الآن من الإفراج عن ٧ منهم؛ والجهود جارية للإفراج عن الآخرين.

٢٧ - وفي أعقاب إشكال أمني بين رعاة من قبيلة مبورورو وسكان محليين في ٨ نيسان/أبريل، هاجمت زمرة مسلحة من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ عنصر معسكر البعثة في كاغا باندورو في ١٠ نيسان/أبريل، ما أدى إلى إصابة عشرة أفراد من حفظ السلام بجروح طفيفة. وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو أيضا، وقعت اشتباكات بين رعاة من قبيلة مبورورو والسكان المحليين أدت إلى سقوط ما لا يقل عن تسعة مدنيين ونزوح أكثر من ٤٦٠ ١ شخصا عن القرى المجاورة إلى كاغا باندورو. وفي الوقت نفسه، وفي قضاء

كوانغو جنوب بامباري، وهي مركز اقتصادي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، وقعت اشتباكات بين عناصر من الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وأنتي بالاكا في أواخر نيسان/أبريل ومطلع أيار/مايو، أدت إلى سقوط ٣٢ قتيلا.

٢٨ - وفي الجزأين الشرقي والشمالي من البلاد، واصلت الجماعتان المسلحتان الرئيسيتان لتحالف سيليكا السابق، وهما الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى، تثبيت نفوذها في المناطق الخاضعة لسيطرتهما، إلا أن الاعتداءات على المدنيين كانت نادرة. وأفيد عن تزايد أنشطة جيش الرب للمقاومة في منطقة يالينغا بمقاطعة هوت كوتو، التي نزح سكانها عن بعض القرى خوفا من هجمات هذه الجماعة.

ثالثا - حماية المدنيين

٢٩ - ظلت حماية المدنيين في مواجهة التهديدات الخطيرة التي يشكلها العنف البدني، تشكل الأولوية القصوى للبعثة التي واصلت العمل بشكل وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العمل من أجل تحديد ومعالجة مسائل الحماية. كما واصلت قوات وشرطة البعثة تكثيف جهودها المبذولة لحماية المناطق ذات الأولوية وتصدت لعدد من التهديدات الخطيرة التي تطال المدنيين. وفي بانغي، نفذت قوة وشرطة البعثة، في إطار فرقة العمل المشتركة، عمليات محددة الأهداف لحماية المدنيين باحتواء حركة العناصر المسلحة.

٣٠ - وظل نازحو قبيلة فولاني الذين تقطعت بهم السبل في يالوكيه وفي العديد من الأماكن الأخرى في المنطقة عرضة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الاسترقاق والاستغلال الجنسي وانتهاكات أخرى. ومن ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ومن ٥ إلى ٩ أيار/مايو، على التوالي، أجرت بعثة تقييم مشتركة، وفريق للحماية المشتركة يضم ممثلين عن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الإنسانية زيارة لمقاطعتي أومبيلا - مبوكو ومامبيري - كادي. وأدت هاتان البعثتان إلى الإفراج عن ٩١ شخصا من فولاني كانوا محتجزين بصورة غير قانونية أو مستعبدين من عناصر أنتي بالاكا. وقد أُعيد توطينهم بحمايةٍ من البعثة.

٣١ - وسخَّرت البعثة ومفوضية شؤون اللاجئين واليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء الإنسانيون الآخرون مساعيهم الحميدة للدعوة، على أعلى مستويات السلطة الانتقالية، إلى احترام الحق في حرية تنقل المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تُوج هذا الجهد بزيارة إلى يالوكيه في ٢٠ أيار/مايو ترأسها رئيس الوزراء

ونائب ممثلي الخاص أكد خلالها رئيس الوزراء علنا الحق في حرية التنقل لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أعقاب هذه الزيارة، عملت البعثة ومفوضية شؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تسهيل المغادرة الآمنة لما يقدَّر بـ ٣٠٠ فرد من قبيلة فولاني في حين نجحت جهود الدعوة التي قامت بها المفوضية في السماح بالدخول إلى الكاميرون لـ ٢٣ من سكان فولاني الذين تدبروا أمر مغادرتهم بأنفسهم وتقطعت بهم السبل في غاراو – بولاي. وفي مطلع تموز/يوليه، طلب ٦١ شخصا إضافيا من قبيلة فولاني أن تنقلهم المفوضية إلى الكاميرون. وحتى تاريخه، كان ٢٨١ شخصا من فولاني قد اختاروا البقاء في يالوكيه.

٣٢ – واستدعى الوجودُ المتزايد للرحَّل من قبيلة فولاني في مقاطعة أُوهام إيفادَ بعثة حماية مشتركة قامت بها البعثة والسلطة الانتقالية، شملت مناطق في بن زامبيه وبوسانغوا ونانا – باكاسا من ٦ إلى ٩ تموز/يوليه. وأعقب التقييمَ إيفادُ بعثة مشتركة رفيعة المستوى إلى المقاطعة الفرعية نانا – باكاسا في ٢٢ تموز/يوليه، بقيادة وزير الإدارة الإقليمية. وهدفت الزيارة إلى التخفيف من المخاطر المتزايدة الناتجة عن العنف المجتمعي جراء وصول جماعة من تحالف سيليكا السابق إلى المنطقة.

٣٣ – وفي منطقة كاغا باندورو، قادت البعثة، في تنسيق مع القوات الفرنسية، عمليتين معززتين للحد من النزاع بين قبيلة فولاني وتحالف سيليكا السابق وجماعة أنتي بالاكا. وأكدت التحقيقات التي أجرتها بعثة حماية مشتركة في قضاء كوانغو، جنوب بامباري، في ٢٨ نيسان/أبريل و ٨ أيار/مايو، وجود ٣٦ قرية مهجورة، بينها ٢٧ قرية محروقة كليا أو جزئيا، وأفادت بأن ذلك كان نتيجةً لدورة من الهجمات والأعمال الانتقامية بين عناصر من الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وآخرين من جماعة أنتي بالاكا.

٣٤ – وواصلت البعثة تعديل وجودها العسكري انسجاما مع التحليل المتكامل للأخطار التي تهدد المدنيين. واستحدثت البعثة قواعد عملانية مؤقتة في غامبولا وكوانغو وماركوندا وباواو، وهي جميعها بؤر توتر للحماية ذات الأولوية. وفي حزيران/يونيه، دربت البعثة ٢٤ مساعدا لشؤون الاتصال المجتمعي ونشرتهم في ٢٠ قاعدة عملانية للسرايا ليكونوا حلقة وصل بين العنصر العسكري للبعثة والمجتمعات المحلية من أجل تعزيز الإنذار المبكر والقدرة على الاستجابة.

رابعا – حقوق الإنسان

٣٥ – ظلت حالة حقوق الإنسان مدعاة للقلق في أنحاء البلد. فقد واصلت جميع الأطراف في النزاع انتهاكاتها لحقوق الإنسان، في حين ظل المدنيون يسقطون ضحايا الاشتباكات بين الجماعات. وبين ١ نيسان/أبريل و ٣٠ حزيران/يونيه، وثّقت البعثة ٢٠٨ حوادث جديدة، أودت بـ ٢٤٠ ضحية، بينها ٦٠ امرأة و ٢٤ فتى و ١٠ فتيات، فضلا عن مزاعم أخرى لا تزال قيد التحقيق. وقد ارتكبت عناصر جماعتي أنتي بالاكا وتحالف سيليكا السابق معظم الانتهاكات التي أُبلغت بها البعثة. ومن دواعي القلق البالغ الحالات التي جرى التحقق منها التي شملت أعمال قتل تعسفي وعنف جنسي وجنساني ومعاملة قاسية ولا إنسانية واعتقالا واحتجازا تعسفيين، وفرض قيود على حرية التنقل، ولا سيما للمشردين داخليا. ووُجهت اتهامات بممارسة الشعوذة لا سيما إلى كبار السن من النساء وإلى الأطفال، ما أدى إلى ارتكاب عدد من الاعتداءات الخطيرة والقتل غير المشروع، بينها وأد الضحايا.

٣٦ – وواصلت البعثة أعمال الرصد والتحقيق والدعوة لدى الجهات الفاعلة على الصعيدين المحلي والوطني. وفي ١٤ أيار/مايو، هاجمت عناصر مسلحة من قبيلة فولاني مصحوبة بعناصر من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى منطقتيْ بيسينغاليه وشلال نانا في كاغا باندورو الكبرى. وقُتل في الهجوم ما لا يقل عن سبعة مدنيين وأصيب أربعة آخرون بجروح بالغة.

٣٧ – وعطفا على التوصيات المقدمة في منتدى بانغي، نظمت البعثة حلقة عمل في ١٨ و ١٩ أيار/مايو للمحامين حول الحق في معرفة الحقيقة والجبر وإحياء الذكرى. وأطلقت البعثة أيضا حملة توعية بحقوق الإنسان مع التركيز على السلام واللُحمة الاجتماعية بين المجتمعات المحلية، ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وأهمية دور القضاء، شارك فيها أكثر من ٥٠٠ ٢ شخص من المجتمع المدني بينهم طلاب جامعيون وقادة وأفراد المجتمعات المحلية، على مدى شهرين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت دورات توعية لـ ٦٦٠ من أفراد القوات المسلحة الوطنية (بينهم ١٣ امرأة) في مخيم كاساي، بانغي. وتلقى المشاركون تدريبا في مجال مبادئ ومعايير وصكوك حقوق الإنسان، وولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان.

٣٨ – وقامت خبيرة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى ماري – تيريز كيتا بوكوم، ببعثتها الخامسة إلى البلد من ١٦ إلى ٢٤ حزيران/يونيه. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، قدمت الخبيرة المستقلة تقريرها الأولي إلى مجلس حقوق الإنسان بحضور وزير العدل ووزير المصالحة وممثل عن البرنامج المشترك بين الأديان.

خامسا - العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٣٩ - تواصلت ممارسة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بمستويات غير مقبولة. فقد ارتكبت الجماعات المسلحة العنف الجنسي والجنساني ضد المدنيين في جميع أنحاء البلد، ولا سيما ضد النساء والفتيات. وكان المشردون داخليا بشكل خاص عرضة لهذا الخطر. وبين ١ نيسان/أبريل ونهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني ما لا يقل عن ٢١٦ من ضحايا العنف الجنسي عبر تقديم الخدمات الطبية والقانونية والنفسية - الاجتماعية لهم. وفي نيسان/أبريل، أفادت المجموعة الفرعية عن ارتكاب ٨٥ حالة عنف جنسي ضد النساء والفتيات في مقاطعة واحدة (نانا - غريبريزي) وكان معظم الجناة من العناصر المسلحة. واستجابة لذلك، أرسلت البعثة دوريات إلى تلك المناطق وعملت مع الجهات الفاعلة المحلية على توعية المجتمعات المعنية.

٤٠ - وتتشارك البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في قيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز المبادرات المشتركة لمنع ومواجهة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بما في ذلك من خلال تعزيز آليات الإنذار القائمة وتوفير العلاج الطبي وإسداء المشورة القانونية وتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي إلى الناجين من العنف الجنسي. وقامت البعثة من خلال عنصر الشرطة التابع لها بالتوعية بالتدابير الوقائية والعمل الشرطي المضطلع به لمكافحة العنف الجنسي. والجهود جارية حاليا لنشر عدد إضافي من موظفي حماية المرأة التابعين للبعثة في بانغي والمكاتب الميدانية في بوار وبريا وكاغا باندورو.

سادسا - حماية الطفل

٤١ - واصلت البعثة واليونيسيف القيادة المشتركة لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بآلية الرصد والإبلاغ في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي نيسان/أبريل، قدم شركاء اليونيسيف الدعم النفسي - الاجتماعي إلى ٢٧٢ طفلا (٩١ فتاة و ١٨١ فتى) كانوا سرّحوا أنفسهم طوعا من جماعة أنتي بالاكا.

٤٢ - ووثّقت البعثة حادثتي قتل أطفال، و ٨٦ حادثة وقوع أطفال ضحايا العنف، أصيب ٤ منهم بجروح جراء انفجار قنبلة يدوية متروكة، و ٧ آخرون بطلقات نارية. وفي بانغي أصيب في ٣ حزيران/يونيه ٨٧ طفلا بجروح طفيفة أثناء هربهم من مدرسة ليسيه بوغاندا في أعقاب هجوم مسلح شنه عناصر من جماعة أنتي بالاكا ضد قوات البعثة. وخلال الهجوم، أصيب ضابطان عسكريان يخدمان في فرقة العمل المشتركة في بانغي بجروح، نجمت جروح أحدهما عن طلقات نارية. وقدمت البعثة الدعم في نقل الأطفال إلى المستشفيات المجاورة حيث

تلقوا الخدمات الطبية والمساعدة النفسية – الاجتماعية. وحددت البعثة أيضا هوية ٦٢ طفلا، راوحت أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة، محتجزين في سجون في بانغي يتعرضون لمعاملة سيئة.

٤٣ – وفي ١٤ أيار/مايو، وبعد الاتفاق الذي أُبرم في منتدى بانغي لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات أو الجماعات المسلحة، أفرجت جماعة أنتي بالاكا عن ٣٥٧ طفلا وجماعتا تحالف سيليكا السابق، التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى، عن طفلين في بامباري. وتلقى الأطفال المفرج عنهم المساعدة النفسية – الاجتماعية والدعم لإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

٤٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دربت البعثة أكثر من ٨٦٠ من ضباط وجنود القوات المسلحة الوطنية والسلطات المحلية (على مستوى الأقضية) وأفرادا من المجتمع المدني في مجال حماية الطفل. واستحدثت البعثة أيضا وحدة لحماية الطفل داخل عناصر الشرطة التابعة لها من أجل تيسير تدريب أفراد قوات الأمن الوطني والتوعية بحماية الطفل.

سابعا – الشؤون الإنسانية

٤٥ – لا يزال أكثر من ٢,٧ ملايين شخص يعيشون في أوضاع إنسانية مزرية. فأكثر من ٤٦٠ ٠٠٠ من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لاجئون في البلدان المجاورة، بزيادة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق بنحو ٢٥ ٠٠٠ شخص منذ كانون الثاني/يناير، في حين أن ٤٠٠ ٠٠٠ من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالوا مشردين داخل بلدهم (ففي ٣٠ حزيران/يونيه، أفادت مفوضية شؤون اللاجئين عن وجود ٢٤٤ ٨١٩ لاجئا من جمهورية أفريقيا الوسطى في الكاميرون و ٩٨ ٢٨١ في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و ٩١ ٢١١ في تشاد و ٢٧ ٦٥٤ في الكونغو). كما تواصلَ الإبلاغ عن حالات نزوح جديدة في منطقة كاغا باندورو وقرب الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون. وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى انعدام الأمن في المناطق الحدودية، ولا سيما في كوانغو، وإلى الاشتباكات الأخيرة في المناطق الحدودية مع الكاميرون (غامبولا – أمادا غازا). وباتت الموارد الإنسانية محدودة؛ وثمة حاجة ملحة إلى مبلغ يقدَّر بـ ٦١٣ مليون دولار لتلبية احتياجات مليوني شخص في عام ٢٠١٥، لم يرد منه حتى تاريخه إلا ١٨ في المائة.

٤٦ – وفي ضوء زيادة عدد الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في البلد بنسبة الضعفين، وبعد تعزيز قيادة الجهود الإنسانية وآليات تنسيقها، أبطلت اللجنةُ الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العملَ في ١٣ أيار/مايو بمنظومتها لمواجهة الطوارئ

على نطاق المنظومة من المستوى ٣ لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي كان معمولا بها منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي وقت لاحق، في ٢٧ أيار/مايو، عينتُ نائب ممثلي الخاص والمنسق المقيم في جمهورية أفريقيا الوسطى ليكون أيضا منسق الشؤون الإنسانية.

ثامنا - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٤٧ - ما زال اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى يعاني من الركود بتسجيل معدل النمو نسبة ١ في المائة. وبلغت نسبة التضخم ١٥,٣ في المائة جراء الارتفاع في أسعار المواد الغذائية. ونتيجة للتضخم والتراع لا يزال ١,٥ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتسهم الزراعة في ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر أكثر من ٧٥ في المائة من الأغذية المستهلكة في البلد. ومن غير المرجح تحقيق أرقام الميزانية والإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١٥ نظراً إلى القيود المالية التي تعاني منها جمهورية أفريقيا الوسطى. وانعكس الأثر التراكمي لهذه الأزمة سلبا على النساء والفتيات بشكل خاص، ويُعزى ذلك في الجزء الأكبر منه إلى انعدام الأمن المزمن وتآكل النسيج الاجتماعي وتقلُّص رأس المال المنتج. وتعتمد أكثر من ٧٥ في المائة من اليد العاملة في دخلها على القطاع الزراعي وتشكل المرأة نسبة ٨١ في المائة من قوة العمل في ذلك القطاع.

تاسعا - بسط سلطة الدولة

٤٨ - واصلت البعثة، في تعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم في استعادة وبسط سلطة الدولة، بما في ذلك من خلال تأهيل وتجهيز المكاتب والمباني الحكومية في بانغي وخارجها باستخدام المشاريع السريعة الأثر.

٤٩ - وعملت البعثة، في تنسيق مع فرنسا ووزارة الإدارة الإقليمية، على تدريب ٥٠ من نواب المحافظين في مجال التنظيم الإداري والإجراءات المتصلة بالانتخابات، فضلا عن تزويدهم بالأدوات اللازمة ودعم نشرهم. وخلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، دربت البعثة المحافظين ونواب المحافظين على ممارسات الوساطة وتسوية التراعات.

٥٠ - وواصلت البعثة، في تعاون مع الوكالات المختصة في إطار فريق الأمم المتحدة القطري، دعم نشر الشرطة الوطنية خارج بانغي. وقد أُنجز تجديد مقر الشرطة الوطنية في أيار/مايو. واضطلعت البعثة أيضا بأعمالٍ شرطية مشتركة مع قوات الأمن الوطنية وشرطة الحدود/المطار.

عاشرا – العدالة وسيادة القانون

٥١ – تضمنت التوصيات الرئيسية للفريق المواضيعي المعني بالعدالة والمصالحة التابع لمنتدى بانغي إنشاءَ لجنة وطنية لحقوق الإنسان؛ وآليات للعدالة الانتقالية؛ وإنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة؛ وتشغيل المحكمة الجنائية الخاصة. وقد أسدت البعثة المشورة إلى السلطات الوطنية بشأن تنفيذ هذه التوصيات.

٥٢ – وقدمت البعثة الدعم إلى وزارة العدل في وضع خطة استراتيجية لبسط سيادة القانون في جميع أنحاء البلد من خلال العمل تدريجيا على إعادة فتح المحاكم ومرافق الاحتجاز. وبمساعدة من البعثة، نشرت وزارة العدل قضاة لشغل مناصبهم في ١٨ محكمة من المحاكم الـ ٢٨ الموزعة في أنحاء البلد. وفي تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أطلقت البعثة برنامجا مشتركا لدعم المحاكمات أمام هيئة محلفين في محكمة الاستئناف في بانغي. ورُفعت في المحكمة ٧٠ دعوى (شملت ١٠٤ مدعى عليهم من الذكور و ٨ من الإناث) في جرائم خطيرة كالقتل والتآمر الجرمي والتشويه البدني والحيازة غير المشروعة للأسلحة والفساد. وسيُبذل مزيد من الجهود للتأكد من سير المحاكمة في دعاوى العنف الجنسي والجنساني، بما يشمل توفير حماية الضحايا وتقديم الدعم لهم. وقد بدأت المحكمة جلسات الاستماع في ٣٠ حزيران/يونيه. أما في مجال الإصلاحيات، فقد نظمت البعثة أكثر من ٢٠ دورة تدريبية حول أمن السجون للعاملين في السجون. ودعمت البعثة أيضا الجهود التي تبذلها السلطات القضائية لمعالجة تراكم القضايا، وهو السبب الرئيسي للاحتجاز المطول.

ألف – تنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة

٥٣ – وفقا للفقرة ٣٢ (و) من قرار مجلس الأمن ٢٢١٧ (٢٠١٥)، ألقت البعثة القبض على أكثر من ٨٥ مجرما مشتبها فيهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى أكثر من ٣٦٥ مجرما مشتبها فيهم في الفترة الممتدة من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وسهّلت نقلهم من مناطق مختلفة إلى بانغي بموجب التدابير المؤقتة العاجلة المنصوص عليها في ولايتها، في تنسيق مع القوات الدولية الأخرى. ومن بين المشتبه فيهم الذين أُلقي القبض عليهم أفراد متهمون بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأسدت البعثة المشورة التقنية إلى الشرطة القضائية والمدعين وقضاة التحقيق بشأن الإجراءات القانونية الواجبة. والعمل جارٍ على تأهيل اثنين من مرافق الاحتجاز (كامب دو رو وسجن نغاراغبا) من أجل عزل أخطر المجرمين المحتجزين.

باء - المحكمة الجنائية الخاصة

٥٤ - في ٣ حزيران/يونيه، نشرت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية النظام الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، بعدما أدرجَ المجلس الانتقالي الوطني ملاحظات المحكمة الدستورية في القانون. وستضم المحكمة ١٣ قاضيا وطنيا و ١٢ قاضيا معينين دوليا. وسيرأس مكتبَ المدعي العام مدعٍ عام دولي. ومع أن المحكمة ستطبق عموما قوانين جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد استُثنيت منها عقوبة الإعدام. ولا ينص هذا القانون على عفو أو حصانة في الدعاوى التي تنطوي على جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب أو إبادة جماعية. وأوفدت البعثة خبراء لإسداء المشورة إلى السلطات بشأن الموارد الضرورية لتشغيل المحكمة، وخصوصا بشأن الميزانية.

حادي عشر - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

٥٥ - بناء على نتائج منتدى بانغي، دعمت البعثة الجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية للتفاوض مع الجماعات المسلحة بشأن شروط وطرائق اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن الموقع خلال المنتدى. ويعرض الاتفاق الخطوط العريضة لمعايير أهلية المقاتلين السابقين؛ وترتيبات إعادة التجميع في إطار برنامج لما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن قبل إطلاق البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛ وجدولا زمنيا للخطة الوطنية الجديدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛ وشروط دمج الأفراد في قوات الدفاع والأمن؛ والترتيبات المحددة لصالح الفئات الضعيفة؛ وإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم.

٥٦ - وفي حزيران/يونيه، كثفت البعثة الجهود الرامية إلى تعبئة الأموال اللازمة للأنشطة السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ووضعت مشروع وثيقة أولي في تعاون مع السلطة الانتقالية والبنك الدولي. واستنادا إلى مشروع الوثيقة الأولي، سيحتاج برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن إلى مبلغ ٢٨,٥ ملايين دولار من أجل تسريح ما يقدر بـ ٠٠٠ ٧ مقاتل من مختلف الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. وإضافة إلى ذلك، يلزم مبلغ ٢٠ مليون دولار من أجل تنفيذ برنامج الحد من العنف المجتمعي الذي سيستهدف نحو ٠٠٠ ٧٠ شخص استكمالا لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وللتصدي لمسألة العنف والشباب المعرضين للخطر في المجتمعات المحلية. وما زال يتعين تحديد مصادر تمويل لهذه البرامج.

٥٧ - وتعمل البعثة على تنفيذ برامج لتقديم الدعم إلى المقاتلين السابقين وفق مجموعات موفرة للغذاء ولوازم الاستقرار تلبي احتياجاتهم الأساسية واحتياجات أسرهم. وفي تعاون مع المجتمع الدولي، استحدثت البعثة مشاريع كثيفة العمالة لهؤلاء المقاتلين السابقين تمهيدا لإطلاق البرنامج الوطني. وشملت الجهود الرامية إلى الترويج لترع السلاح الطوعي تقديمَ الدعم لنقل عناصر تحالف سيليكا السابق وأسرهم المجمَّعين في مقر كتيبة الدعم والخدمات، وفوج الدفاع العملاني عن الأرض، ومعسكر بيال في بانغي، بدعم مالي من صندوق بناء السلام. وأنشأت البعثة فرقة عمل مشتركة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن مع السلطة الانتقالية والمجتمع الدولي، تعمل على إطلاق حملة توعية ضخمة تسبق توسيع نطاق أنشطة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن إلى المناطق الـ ١٦ المستهدفة.

إدارة الأسلحة والذخائر

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استردت البعثة ٩٩٥ قطعة من الأسلحة والذخائر غير المأمونة في بانغي وقيّمت ٩٩ سلاحا جرت مصادرته في العاصمة ومدن أخرى، بينها بريا. وفي أعقاب مفاوضات عملت البعثة على تيسيرها بين تحالف سيليكا السابق والسلطة الانتقالية، أزالت البعثة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في ٤ تموز/يوليه في بانغي مخزونا يبلغ وزنه نحو ٦ أطنان من المتفجرات من معسكر بيال تمهيدا لتدميرها. وقد خُفض محيط الخطر الناجم عن التفجير من ٤٠٠ إلى ١٩٠ مترا. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، شرعت البعثة في تشييد مخزن أسلحة في معسكر كاساي قادر على استيعاب ١ ٠٠٠ قطعة سلاح.

٥٩ - ونظمت البعثة ٦٩٢ دورة تعليمية على مخاطر الأسلحة والمتفجرات شملت ١٩ ٢١٣ طفلا و ٨ ٩٤٧ راشدا في بانغي. وقد تلقى هذه الإحاطات حتى تاريخه ٣٥ ١٦٤ شخصا. وأنهت البعثة أيضا دورات لتدريب المدربين في مجال التوعية بمكافحة أجهزة التفجير البدائية الصنع واعتمدت ١٩ من موظفي البعثة مدربين في هذا المجال.

ثاني عشر - إصلاح القطاع الأمني وتقصي سجلات الأفراد

٦٠ - واصلت البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية والمشاركة في رئاسة اللجنة التقنية لإصلاح القطاع الأمني في إطار اللجنة الاستراتيجية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني التي كانت قد اعتمدت مبادئ قوات الدفاع المقبلة، ومعايير دمج المقاتلين السابقين. وحتى ١٥ تموز/يوليه، كانت البعثة، بالتعاون مع القوات الفرنسية، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في جمهورية

أفريقيا الوسطى، والمؤسسة السويسرية لإزالة الألغام، قد ساعدت وزارة الدفاع في التقصي الأولي لنحو ٢ ١٣٠ من أفراد القوات المسلحة الوطنية.

٦١ - وأنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعاون وثيق مع البعثة، أعمال تأهيل معسكر كاساي، والمستشفى العسكري في معسكر أوبرو في بانغي وسجن الحراسة المشددة في كامب دو رو وثلاثة ألوية للدرك في بانغي. ودعمت البعثة أيضا إنشاء قاعدة بيانات لإدارة الموارد البشرية للقوات المسلحة الوطنية.

٦٢ - وفي ١٢ أيار/مايو، عقدت لجنة وزراء دفاع دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعا استثنائيا في لواندا. ومن التوصيات الرئيسية الصادرة إنشاء لجنة خبراء عسكريين وإيفادها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لتقييم الاحتياجات العسكرية للبلد.

ثالث عشر - تنسيق المساعدة التقنية

٦٣ - واصلت البعثة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم إلى السلطة الانتقالية في تعزيز آليات تنسيق المساعدة الدولية من أجل تحسين مواءمة المقاربات المتعددة المتبعة من جانب الشركاء الدوليين. وقد ساعدت الأممُ المتحدة وحدةَ تنسيق المعونة التابعة للسلطات الانتقالية على وضع قاعدة بيانات ونظام لتقييم المساعدة الدولية. وفي هذا السياق، واصلت الأمم المتحدة دعم تنفيذ مبادرة الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، بما في ذلك عن طريق إنشاء الهياكل الوطنية. ونتيجة لذلك، اعتمد المشاركون في منتدى بانغي مقاربة الاتفاق الجديد هذا والتوصية بضرورة بيان التزامات محددة بين البلد وشركائه في التنمية.

٦٤ - وفي ٢٦ أيار/مايو، عقد الاتحاد الأوروبي مؤتمرا رفيع المستوى حول جمهورية أفريقيا الوسطى في بروكسل لعرض النتائج الأولية لصندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني بيكو وأهدافه المستقبلية. وبنتيجة الاجتماع جرى التعهد بما مجموعه ٨٦٨ ٣٧٧ يورو كتبرعات معلنة (٩٤٥ ١٨٠ يورو من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء - ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا - و ٩٢٣ ١٩٦ يورو من مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية). و لم يكن سوى جزء من هذه الأموال المعلن عنها أموالا جديدة.

رابع عشر – انتشار البعثة

ألف – العنصر العسكري

٦٥ – في ١٤ تموز/يوليه، استكملت البعثة نشر نحو ٣٨٩ ٩ فردا من الأفراد العسكريين أو ما نسبته ٨٧,٣ في المائة من إجمالي القوام العسكري المأذون به للبعثة البالغ ٧٥٠ ١٠ فردا (بينهم ٤٨٠ من ضباط الأركان والمراقبين العسكريين). وتشمل هذه الأرقام نشر ١٠ كتائب من كتائب المشاة الـ ١١ والجزء الأكبر من عناصر التمكين الضرورية، بما في ذلك ثلاث سرايا هندسة، ومستشفيان من المستوى الثاني، وسريتا إشارة ووحدتا طائرات هليكوبتر. ومع ذلك، ما زالت الثغرات التي تعتري المعدات المملوكة للوحدات تشكل تحديا كبيرا لوحدات معينة لا يزال يتعين عليها استيفاء معايير الأمم المتحدة.

٦٦ – وفي ضوء زيادة عدد القوات في مسرح العمليات، واصلت البعثة توسيع نطاق وجودها العسكري في أنحاء البلد بما في ذلك في محافظة فاكاغا. وأبقت البعثة على ٤٦ قاعدة عملانية تشمل ٣٥ قاعدة دائمة و ١١ قاعدة مؤقتة.

باء – عنصر الشرطة

٦٧ – في ١٤ تموز/يوليه، كانت البعثة تضم ٣٠٧ من ضباط الشرطة المنتشرين بشكل فردي (٥١ امرأة و ٢٥٦ رجلا) أو ما يعادل ٧٦ في المائة من مجموع القوام المأذون به البالغ ٤٠٠ ضابط شرطة، و ٢٤٨ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، بينهم ٦٦ امرأة. وبشكل عام، جرى نشر ٧٥ في المائة من المجموع المأذون به من أفراد الشرطة وألمانيا و ٩ وحدات من ١٠ وحدات من الشرطة المشكلة. وقد تواصلَ نشر ضباط الشرطة خارج بانغي، بنشر ضباط في بريا وبوار وبوسانغو، ووحدة من الشرطة المشكلة بالكامل في بوار.

جيم – مفهوم البعثة ومفاهيم العناصر المنقحة

٦٨ – راعى مفهوم البعثة المنقح العناصر الجديدة المتعلقة بترتيب الأولويات والتنفيذ المرحَل للمهام على النحو المبين في القرار ٢٢١٧ (٢٠١٥). وفي هذا السياق، فإن الأولوية القصوى للبعثة هي دعم الأنشطة التي تختتم عملية الانتقال السياسي بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (المرحلة الثالثة)، المؤدية إلى توفير الدعم على المدى الطويل لأنشطة تحقيق الاستقرار (المرحلة الرابعة) لدى تأليف حكومة منتخبة حديثا. ويرد ترتيب أولويات المهام المأذون بها في ترتيب أولويات موارد البعثة في كل مرحلة.

٦٩ - وتمشيا مع مفهوم البعثة، يجرى العمل على تعديل المفهوم العسكري للعمليات، مع الأخذ في الاعتبار المستلزمات المحددة لحماية المدنيين وكذلك توفير الدعم العسكري للعملية الانتخابية وبسط سلطة الدولة.

٧٠ - وأجرت البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام تقييما بين ١٨ و ٢٧ أيار/مايو لتدابير تعزيز فعالية فرقة عمل بانغي المشتركة. وركزت التوصيات على تعزيز هيكلية القيادة والسيطرة التابعة لفرقة العمل، وتحسين أداء الدوريات وتحديد الثغرات في الموارد واللوجستيات التي تحد من الأداء الفعال. كما جرى إبراز الحاجة إلى تبسيط الإجراءات والمصطلحات المشتركة بين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بوصفها تحديا يتعين التصدي له.

٧١ - وتعكف البعثة حاليا أيضا على وضع الصيغة النهائية لمفهوم عمليات الشرطة، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة منذ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وستنتشر جميع وحدات الشرطة المشكلة في بانغي، باستثناء واحدة منها ستنتشر في بوار. وواصلت البعثة دعم قوات الأمن الوطني في الحفاظ على القانون والنظام في مناطق انتشارها وحماية المدنيين، ولا سيما عودة المشردين في مطار مبوكو في بانغي إلى مواطنهم الأصلية.

دال - اتفاق مركز القوات

٧٢ - تواجه البعثة تحديات في الامتثال لاتفاق مركز القوات من جانب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد جرت تسوية مشكلة فرض الضرائب والرسوم على استيراد البعثة للسلع. بيد أنه لا يزال يتعين تسوية مسائل أخرى ذات صلة، بينها فرض الضرائب على الوقود ومعدات البعثة ولوازمها وعلى الأمتعة الشخصية للموظفين، فضلا عن ١٢ في المائة في السنة كرسم تسجيل لعقود الإيجار السكنية.

خامس عشر - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٣ - يعمل موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني وسط تهديدات متزايدة متصلة بالنزاع المسلح والإجرام. وظلت مجمل مستويات التهديدات الأمنية للموظفين المدنيين للأمم المتحدة مرتفعة في مختلف أنحاء البلد التي توجد فيها جماعات مسلحة. وبعد انخفاض نسبي في عدد الحوادث الأمنية التي طالت العاملين في المجال الإنساني، سُجلت زيادة في هذه الحوادث في وسط البلاد في حزيران/يونيه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع أفراد حفظ السلام تابعون للبعثة ضحية اعتداء أو كمين في ٢٠ حادثة أدت إلى إصابة ١٤ موظفا بجروح.

سادس عشر – سوء السلوك الخطير، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٧٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغَ عن مزاعم بحصول حالات سوء سلوك قام به أفراد من البعثة، بينها حالات خطيرة عن حصول استغلال واعتداء جنسيين، بما في ذلك ضد أطفال، وكذلك عن استخدام مفرط للقوة في ١٠ حزيران/يونيه أدى إلى سقوط قتيلين من المدنيين. واستجابة لذلك، اتخذت البعثة إجراءات فورية وأعادت إلى الوطن أفراد حفظ السلام المتورطين في الحالة المعنية، من دون أن يمس ذلك بالتحقيق والملاحقة القضائية في بلدانهم الأصلية. وأصدر قائد القوة ومفوض الشرطة تعليمات بتشديد القيادة والسيطرة والتأكيد على معايير السلوك المتبعة بالأمم المتحدة. وكررت البعثة أيضا تأكيد القواعد والأنظمة السارية، بما فيها سياسة عدم التساهل إطلاقا، على جميع الموظفين، وكثفت أنشطتها في توفير التدريب، بما في ذلك التدريب المستمر، بما يشمل الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الموجودين. وأعادت البعثة تعزيز التدابير الوقائية، بما في ذلك من خلال إجراء عمليات التحقق العشوائية المستمرة في المناطق والأماكن المؤدية إلى سوء السلوك الجنسي. والعمل جارٍ أيضا على وضع تقييمات للمخاطر في المرافق العسكرية والشرطية. ولا يزال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الضحايا، في تنسيق مع الشركاء داخل البلد، يشكل أولوية.

سابع عشر – الجوانب المالية

٧٥ – خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٩/٢٥٧ باء مبلغ ٨١٤,١ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٧٦ – وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة تبلغ ١٣٥,٩ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ١ ٧٤٠,٢ مليون دولار.

٧٧ – وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء التي تسهم بقوات في البعثة ٢٦,٨ ملايين دولار. وسُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين المنتهيتين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

ثامن عشر – الملاحظات

٧٨ – شكّل منتدى بانغي محطة تاريخية في المرحلة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى وعلى طريق البلاد نحو السلام والاستقرار الطويلي الأجل. إنني أهنئ شعب جمهورية أفريقيا

الوسطى لما أبداه من شجاعة وتصميم في إمساك زمام مصيرهم بأنفسهم. ينبغي للميثاق الجمهوري للسلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار أن يكون بمثابة خريطة طريق لمستقبل البلد. كما أن اتفاقي مبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، ووقف استخدام الأطفال في التراعات المسلحة هما إنجازان هامان أيضا.

٧٩ - إنني أحث جميع الجهات المعنية الوطنية، بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين، على أن تكفل بأن تكون نتائج المنتدى على مستوى توقعات المواطنين. إن المجالات ذات الأولوية تشمل الدفع بالعملية الانتخابية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو الإعادة إلى الوطن لأفراد الجماعات المسلحة، والإفراج عن الأطفال الموجودين في صفوفها؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ وبذل جهود لمكافحة الإفلات من العقاب؛ وتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، أحث السلطة الانتقالية والجهات الوطنية المعنية على اتخاذ خطوات شجاعة في تنفيذ هذه التوصيات. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود وتوفير الدعم اللازم في هذا الصدد على المدى الطويل.

٨٠ - كما أرحب بالجهود الرامية إلى إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وكذلك بمبادرات المصالحة المحلية. إن هذه الجهود ستشكل أدوات حيوية لإعادة اللُحمة إلى النسيج الاجتماعي للبلد ومعالجة المظالم الأساسية التي لحقت بضحايا التراع، وكذلك بالفئات المهمشة من السكان. كما أن إدماج المنظورات النسائية في جميع هذه المجالات سيكون حيويا لإحلال سلام دائم ومستدام. إن الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين، ستضطلع بدور قيادي في تقديم الدعم لإنشاء هذه الآليات. ومع أن المصالحة هي عمليةٌ تستغرق وقتا، فإنني أهيب بجميع الجهات الفاعلة الوطنية أن تواصل سعيها الدؤوب للترويج للمصالحة والعمل من أجل تحقيقها على كل مستويات المجتمع.

٨١ - وأود أن أثني على السلطة الانتقالية لإصدارها قانون إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، ولالتزامها المستمر بمكافحة الإفلات من العقاب. إن الدعم المالي والتقني المقدم من الشركاء الإقليميين والدوليين سيكون حيويا في إنشاء المحكمة وتشغيلها. وأنا أشجع السلطة الانتقالية على مواصلة الجهود الرامية، من خلال عمليةٍ جامعة وتشاركية، إلى بلورة استراتيجية أوسع نطاقا لمكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تكفل تحقيق التكامل بين الآليات القضائية وغير القضائية. إن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم إلى السلطات القضائية في هذا الصدد.

٨٢ - في الأشهر المقبلة، سيكون من المهم المضي في تطبيق اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن الذي وقعته الحكومة والجماعات المسلحة في منتدى بانغي. إلا أن هذا الاتفاق هش بسبب استمرار الانقسامات داخل الجماعات المسلحة وتغيُّر التحالفات في ما بينها. وينبغي لجميع الجماعات المسلحة أن تغتنم هذه الفرصة لإظهار التزامها بالسلام وانخراطها في مستقبل البلد، والدخول في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وأحث أيضا جميع الأطراف على تكثيف الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر من خلال اتخاذ تدابير بناء الثقة ومواصلة الحوار من أجل المضي بعملية السلام. إن البعثة، من خلال مساعيها الحميدة، ستظل تعمل مع جميع الأطراف المعنية على توسيع نطاق تجميع المقاتلين السابقين في مناطق خارج بانغي من أجل المساعدة في تحسين الحالة الأمنية قبل الانتخابات. ومع ذلك، لن يُسمح للمعطِّلين بحرف هذه العملية عن مسارها أو بعرقلة التنفيذ الأوسع نطاقا لمنتدى بانغي.

٨٣ - وفي غضون ذلك، إن الجهود الدولية المتضافرة وإجراء المشاورات الوثيقة بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها تتسم بأهمية حيوية للمضي في إصلاح شامل ومستدام لقطاع الأمن، بما في ذلك إصلاح القوات المسلحة والشرطة لتصبح قوات أمنية متعددة الأعراق ومتوازنة إقليميا تتحلى بالمناقبية المهنية وفقا للمعايير الدولية. وسيكون ضمان السيطرة المدنية على جميع قوات الدفاع والأمن عنصرا رئيسيا من هذا الإصلاح.

٨٤ - وأود أن أثني على السلطة الانتقالية لما أبدته من التزام وأحرزته من تقدم نحو إجراء الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل نهاية عام ٢٠١٥. فالانتخابات المقبلة لن تمثل نهاية العملية الانتقالية فحسب، ستشكل بداية جديدة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وفرصة لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل الانخراط في بناء مستقبل جديد لبلدهم، بأيديهم ومن أجلهم. إن المؤسسات التي ستُنتخَب ستناط بها المسؤولية الكبرى عن تضميد الجراح العميقة التي فتحها النزاع، وعن إعادة دولةٍ عاملة في جميع أرجاء البلد وعن الدفع بعملية إنعاش تعمُّ فائدتُها الجميع على قدم المساواة. وسيكون من الحيوي أن يظل المجتمع الدولي إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى في سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف.

٨٥ - إن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين يعكفون على التحضير لتنسيق وتوفير الخدمات اللوجستية والدعم الأمني للانتخابات. إنني أقدّر الجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون والجهات المعنية الوطنية بمواصلة التزامها بدفع العملية الانتخابية قدما. بيد أن المجالات المثيرة للقلق لا تزال قائمة. لذا أدعو جميع الجهات المعنية الوطنية إلى كفالة التعجيل في اعتماد وتطبيق القانون الانتخابي المنقح من أجل ضمان إجراء انتخابات شاملة للجميع، وأن يقترن هذا

الإطار القانوني بتدابير محددة تتيح لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم اللاجئون والمشردون، فرصة ممارسة حقهم في الانتخابات المقبلة وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أشيد بالبعثة ومجموعة الثمانية لتكثيف عملها مع الجهات المعنية الوطنية لضمان عدم تخلف أي من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى عن الركب في هذا المنعطف الحاسم في تاريخ البلد.

٨٦ - إنني أحث جميع الجهات الفاعلة في العملية الانتخابية، بما في ذلك السلطة الانتقالية والسلطة الانتخابية الوطنية على مواصلة التعجيل في التحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة وجامعة. ومع أنني أشعر بالتشجيع جراء التقدم الملحوظ الذي تحقق حتى الآن، فإنه ما زال يساورني بالغ القلق من الثغرات المالية التي قد تقوض التقدم المهم المحرز في العملية السياسية وتحرفه عن مساره. إن دعمنا يتسم بحيوية أكبر في هذا الجزء من المرحلة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وثمة حاجة ملحة أيضا إلى التمويل لتنفيذ نتائج منتدى بانغي، ولا سيما نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك جهود المصالحة وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة.

٨٧ - لذا، أحث الدول الأعضاء على المبادرة وسد فجوة التمويل الصغيرة نسبيا المتبقية لتنظيم الانتخابات وتقديم الدعم إلى العمليات الأساسية الأخرى التي ستوطد السلام وتتيح الوصول إلى خاتمة ناجحة للمرحلة الانتقالية وإرساء أساس سليم للتنمية في المستقبل. لا يمكننا أن ندع التمويل يقوض التقدم السياسي الملحوظ الذي تحقق حتى الآن. ويجب علينا أن نبذل معا قصارى جهدنا لضمان سلام واستقرار طويلي الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيتطلب ذلك قدرا كبيرا من الجهد والمسؤولية من جانب مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي. إنني أعوِّل على السلطة الانتقالية والدول المجاورة وأسرة الأمم المتحدة وشركائها لمضاعفة الجهود الرامية إلى كفالة عملية انتقالية ناجحة وسلمية.

٨٨ - إن الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال متقلبة رغم أوجه التحسن المستمرة التي شهدتها بانغي والمدن الرئيسية في أنحاء البلد. كما ما زال يساورني قلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والجنساني المرتكب ضد المدنيين. كما لا تزال لهذه الأزمة آثار إقليمية ومتعددة الأبعاد بوجود نحو نصف مليون لاجئ في البلدان المجاورة.

٨٩ - لذا أدعو جميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها ووقف العنف والتحرش، ولا سيما ضد أكثر الفئات ضعفا. لا يزال أكثر من ٣٦ ٠٠٠ شخص، معظمهم من المسلمين، يعيشون في سبع مناطق محصورة في أنحاء البلد، ومعظم الأفراد لا يتمتعون إلا بقدرة محدودة على الحصول على الخدمات الأساسية. إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر.

ويشجعني قيام السلطة الانتقالية أخيرا ببذل جهود لتسهيل تنقل المشردين الذين يرغبون في مغادرة مناطق مثل يالوكيه. إنني أدعو السلطة الانتقالية إلى ضمان حرية التنقل للجميع دون تمييز، بما في ذلك للذين ما زالوا مقيمين في المناطق المحصورة المتبقية، والوفاء بالتزامات جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

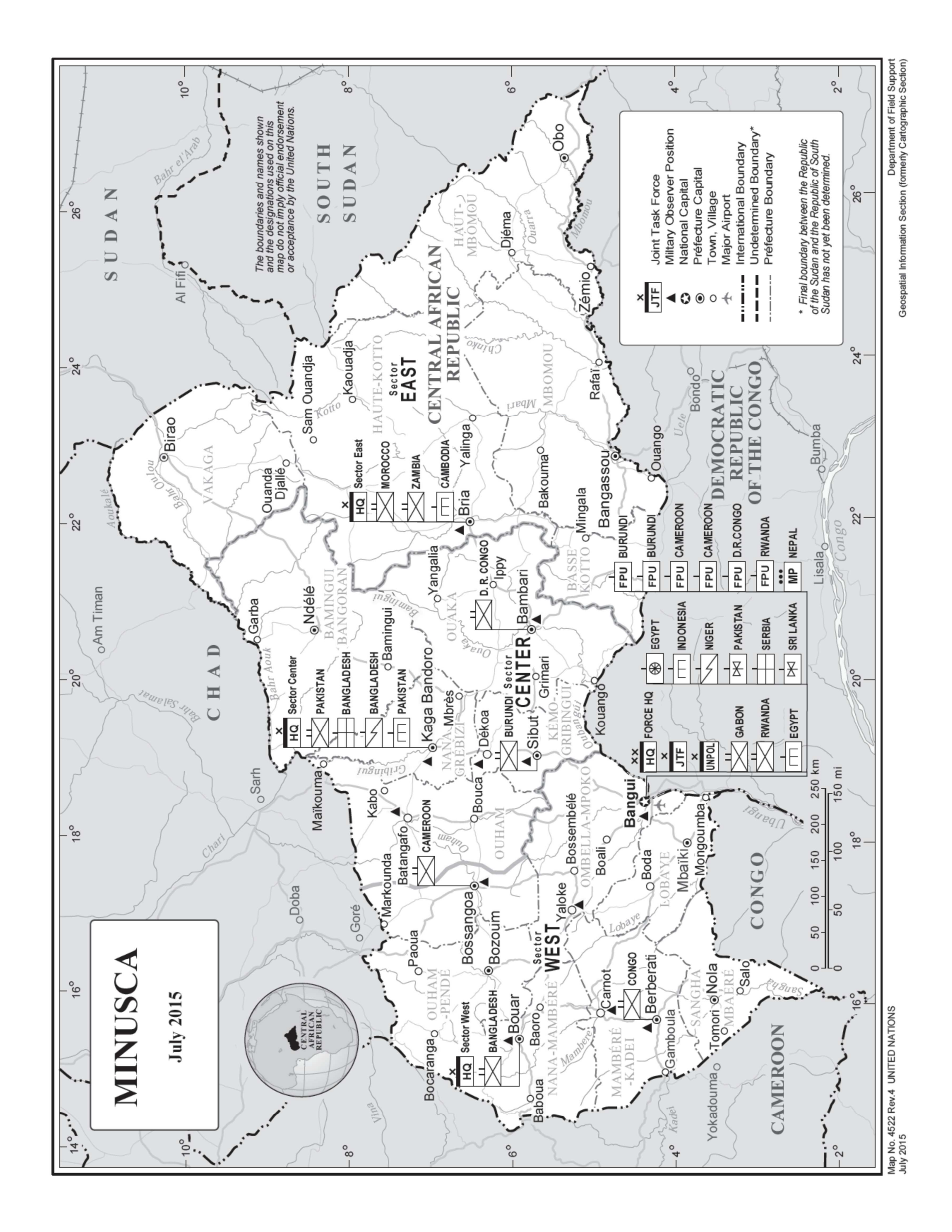
٩٠ - ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار الحالة الإنسانية الخطيرة. فأكثر من ٢,٧ ملايين شخص، أو نصف مجموع السكان، هم في حاجة إلى المساعدة والحماية، في حين أن نحو مليون شخص ما زالوا مشردين داخل البلد وخارجه. ومع أن البعثة ما زالت توسع مناطق الأنشطة الإنسانية، لا تزال الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة مستمرة مما يمنع وصول المساعدة إلى مَن هم في أمس الحاجة إليها. إن الاحتياجات الإنسانية لا تزال تتجاوز الموارد المتاحة بسبب نقص التمويل. وبالنظر إلى الضعف الشديد للسكان المدنيين، أود أن أؤكد مجددا على الحاجة إلى تقديم دعم مستدام نحتاجه الآن للعمليات الإنسانية، وأهيب بالمانحين الاستجابة بسخاء للنداء الإنساني من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩١ - إنني أشجب وأدين بأشد العبارات الاعتداءات الجنسية على الأطفال المبلَّغ عنها التي قامت بها القوات الدولية المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموجودة لحمايتهم. إن الأمم المتحدة تتابع من قرب سير التحقيقات في الادعاءات الموجهة ضد القوات الفرنسية، وقوات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد أوعزتُ أيضا بإجراء استعراض خارجي مستقل لتقييم كيفية معالجة الأمم المتحدة لهذه الادعاءات. وسأواصل بذل كل الجهود اللازمة لكفالة اتخاذ إجراءات ملائمة وفي وقت أنسب من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. كما أشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات الأخيرة المتعلقة بالاستغلال والانتهاك من قبل أفراد بعثة الدعم الدولية. لقد اتخذت بعثة الدعم الدولية إجراءات سريعة تكفل قيام الدول الأعضاء المعنية أو الأمم المتحدة بإجراء تحقيقات شاملة وسريعة في هذه الادعاءات الخطيرة. وتعكف الأمم المتحدة أيضا على التأكد من تلبية احتياجات ضحايا هذا الاستغلال، بالتنسيق مع الشركاء داخل البلد من خلال استراتيجيتها لمساعدة الضحايا. وأحث جميع البلدان المعنية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات على اتخاذ تدابير وقائية وتوفير استجابات مناسبة وفي الوقت المناسب.

٩٢ - وأعرب عن امتناني لممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، باباكار غاي، لجهوده التي لا تكل. وأود أن أعرب عن تقديري العميق للعمل الذي يقوم به أفراد البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والفريق القطري الإنساني في بيئة خطرة يستحيل التنبؤ بها. وأود أن أعيد تأكيد الإعراب عن عميق تعازي لبلدان وأسر موظفي الأمم المتحدة

والعاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أعرب أيضاً عن امتناني لممثلي الخاص في وسط أفريقيا، عبد الله باثيلي، لدوره في الوساطة الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات للشرطة، وإلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبلدان المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، على جهودها المستمرة لإنهاء معاناة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

خريطة


MINUSCA
July 2015
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SUDAN
SOUTH SUDAN
CHAD
CAMEROON
CONGO
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Sector West
Sector Center
Sector East
Sector WEST
Sector CENTER
Sector EAST
HQ
FORCE HQ
JTF
UNPOL
FPU
MP
BANGLADESH
CAMEROON
CONGO
PAKISTAN
BURUNDI
D.R.CONGO
MOROCCO
ZAMBIA
CAMBODIA
EGYPT
INDONESIA
NIGER
SERBIA
SRI LANKA
GABON
RWANDA
NEPAL
Bangui
Bocaranga
Bouar
Baoro
Baboua
Berberati
Gamboula
Carnot
Nola
Salo
Tomori
Yokadouma
Bozoum
Paoua
Bossangoa
Markounda
Batangafo
Kabo
Maïkouma
Bouca
Kaga Bandoro
Mbrès
Dékoa
Sibut
Grimari
Bambari
Ippy
Yangalia
Bamingui
Ndélé
Garba
Ouanda Djallé
Birao
Sam Ouandja
Kaouadja
Bria
Yalinga
Bakouma
Mingala
Bangassou
Ouango
Kouango
Rafaï
Zémio
Djéma
Obo
Yaloke
Bossembélé
Boali
Boda
Mbaïki
Mongoumba
Bondo
Bumba
Lisala
Sarh
Doba
Goré
Am Timan
Al Fifi
OUHAM-PENDÉ
OUHAM
NANA-MAMBÉRÉ
MAMBÉRÉ-KADEI
SANGHA MBAÉRÉ
LOBAYE
OMBELLA-MPOKO
NANA-GRÉBIZI
KÉMO-GRIBINGUI
OUAKA
BAMINGUI-BANGORAN
VAKAGA
HAUTE-KOTTO
BASSE-KOTTO
MBOMOU
HAUT-MBOMOU
Joint Task Force
Military Observer Position
National Capital
Préfecture Capital
Town, Village
Major Airport
International Boundary
Undetermined Boundary*
Préfecture Boundary
* Final boundary between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
0 50 100 150 200 250 km
0 50 100 150 mi
Map No. 4522 Rev.4 UNITED NATIONS
July 2015
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)